



الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي

سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية

14-18 تشرين الأول / أكتوبر 2017



on Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

CL/201/10(a)-R.1

27 تموز / يوليو 2017

المجلس الحاكم

البند 10

تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي

(أ) - (a) الاجتماع الإقليمي للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

حول دور البرلمانيين الشباب في تعزيز مجتمعات شاملة وسلمية

ومنع التطرف القائم على العنف

كولومبو (سريلانكا)، 25 - 26 نيسان / أبريل 2017

نظم برلمان سريلانكا والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً إقليمياً للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بمجتمعات شاملة وسلمية ومنع التطرف العنيف. وعقد الاجتماع في كولومبو (سريلانكا) في الفترة من 25 إلى 26 نيسان / أبريل 2017، وكان جزءاً من سلسلة الاجتماعات الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لتمكين البرلمانيين الشباب وتشجيع مشاركة الشباب في السياسة.

وقد ضم هذا الحدث 39 برلمانياً شاباً و 9 برلمانيات شابات من 11 بلداً، ومتوسط أعمارهم 39 سنة. وقد انضم إلى البرلمانيين نحو 60 من قادة البرلمانات الشباب، منظمات المجتمع المدني، والوكالات الدولية. وأطلقت مناقشات من جانب فرق الخبراء - جميعهم من الرجال والنساء - التي عُقدت في جلسات عامة وفي أفرقة عاملة.

وخلال الاجتماع، بحث المشاركون المفاهيم، الأطر، والقضايا الإقليمية الخاصة بالتطرف العنيف واقترحوا إجراءات لمنعها. وبينما تناول المشاركون عملية بحث الاتحاد البرلماني الدولي حول مشاركة الشباب في البرلمان الوطني وتقريره ذي الصلة لعام 2016، ناقشوا أيضاً أهمية زيادة عدد ودور البرلمانيين الشباب في البرلمانات،



لا سيما من أجل التعبير بشكل أفضل عن وجهات نظر الشباب ونواحي قلقهم في التصدي للتطرف العنيف. وعُرض على المشاركين خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة حول منع التطرف العنيف، فضلاً عن مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمانات وأهداف التنمية المستدامة. وسلط الضوء على أهمية الهدف رقم 16/ من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات السياسية بحيث تخدم الناس كوسيلة قوية لمعالجة دوافع التطرف العنيف. وأجريت مناقشات أيضاً بشأن التطرف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والروايات المتعلقة بالفوارق الجندرية التي تفضي إلى التطرف العنيف، والمشاركة المدنية.

واعتمد النواب الشباب الوثيقة الختامية التي اقترحت إجراءات لمنع التطرف العنيف. حيث يلتزم البرلمانيون الشباب بما يلي: ضمان أن يكون لدى بلدانهم خطط عمل لمنع التطرف العنيف وأن تكون في إطار منظور الشباب؛ إنشاء أطر قانونية، وتخصيص الموارد والإشراف على تنفيذ خطط العمل هذه؛ دعم السياسات التي تعالج دوافع التطرف العنيف؛ دعم البرامج التعليمية التي تعزز السلام وحقوق الإنسان وتراعي الفوارق بين الجنسين؛ وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الشابة في المجتمع المدني والمجتمعات المحليّة والزعماء الدينيين. كما أكدت الوثيقة الختامية على الحاجة إلى تعزيز مشاركة الشباب في البرلمانات، بما في ذلك من خلال رفع نسبة البرلمانيين الشباب، وتخفيض سن الأهلية للترشح للمناصب، وإنشاء هيئات رسمية وغير رسمية للشباب في البرلمان، ودعم أنشطة بناء القدرات للشباب.



Empowered lives.
Resilient nations.



Parliament of Sri Lanka



Union Interparlementaire

Pour la démocratie. Pour tous.

الاجتماع الإقليمي للبرلمانيين الشباب في آسيا والمحيط الهادئ

كولومبو، سريلانكا

25 - 26 نيسان / أبريل 2017

الوثيقة الختامية

المقرر: هون. ييمال راثنايك، عضو البرلمان (سريلانكا)

في 25 و 26 نيسان / أبريل 2017، اجتمعنا نحن 39 برلمانياً شاباً و 9 برلمانيات شابات من 11 بلداً في كولومبو، سريلانكا، لعقد اجتماع إقليمي للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول دور البرلمانيين الشباب في النهوض بمجتمعات سلمية وشاملة للجميع، ومنع التطرف القائم على العنف. وتشاركنا مع حوالي 60 من قادة البرلمانات الشباب، منظمات المجتمع المدني، والوكالات الدولية. وبلغ متوسط عمر المشاركين 39 عاماً. وقد اشترك في تنظيم الاجتماع كل من: برلمان سريلانكا والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبدأت مناقشات من قبل فرق الخبراء - شملت جميع الرجال والنساء - التي عُقدت في جلسات عامة وفي أفرقة عاملة.

لقد شهد العالم موجات جديدة من التطرف العنيف التي تهدد أمن مجتمعاتنا واستقرارها. وطوال عقود، عاجلت بلداننا هذا التحدي من خلال نهج الأمن ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن استمرار نمو التطرف العنيف دليل على أن هذه الردود لا تعالج سوى أعراض لقضايا أعمق، لا الأسباب الجذرية لضمان السلام المستدام. والمطلوب هو استجابة أكثر شمولية تستهدف محفزات التطرف العنيف. فنحن بحاجة إلى تغيير أولوياتنا. وتعتبر خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف هي مرجع مفيد ينبغي أن يوجه جهودنا.



لا أحد يولد متطرفاً عنيفاً. إن عوامل التطرف العنيف عديدة. وهي نتيجة لمجموعة معقدة من التفاعلات التي تشمل الصراعات غير المحلولة، وانعدام توفر الفرص الاجتماعية والاقتصادية والحكم الرشيد، والتميز، فضلاً عن عدم حماية حقوق الإنسان وعدم إعمالها للجميع. كما سلطنا الضوء على تأثير سياسات التدخل من بعض الأطراف على حدوث التطرف العنيف.

وفي عام 2015، التزمت بلداننا بجدول أعمال طموح لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على شمولية الجميع. ويأتي هذا البرنامج جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف. غير أن التطرف العنيف هو قوة مدمرة تضعف هذه المبادرة العالمية، وغيرها. ولذلك ينبغي أن يكون منع بلاء التطرف العنيف أولوية رئيسة لمجتمعاتنا، حيث إنه شرط مسبق لتحقيق جدول أعمال عام 2030.

إن نجاح التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف يعتمد إلى حد كبير على مدى تمثيل مجتمعاتنا بفعالية من خلال البرلمانات، وقدرة البرلمانات على أداء دورها واحترام سيادة القانون. ونعتقد أن تعزيز مؤسساتنا السياسية لمواجهة هذه التحديات - كما هو مبين في الهدف رقم 16/ من أهداف التنمية المستدامة - له أهمية قصوى، وأن البرلمانات الديمقراطية والقوية التي تعمل من أجل الشعب لها أهمية كبيرة. ويجب أن تكون البرلمانات ملائمة للغرض وأن يكون لها القدرة على التصرف بطريقة مجدية.

ويجب ألا نتجاهل الاستجابات غير الديمقراطية للتحديات التي تواجهها. وأن تكون التدابير الوقائية والأمنية متوافقة مع حقوق الإنسان والقانون الدولي. ومخاطر عدم القيام بذلك يمكن أن تؤدي إلى مظالم تدفع إلى مزيد من التطرف العنيف.

ونحن ندرك أن البرلمانات هي مكان للحوار تجمع الآراء المتنوعة، وتُفضّض فيها الصراعات. ويجب أن نسعى جاهدين إلى زيادة شمولية برلماننا لضمان تمثيل جميع الأصوات والمساهمة في عمليات صنع القرار. ويجب أن يشمل ذلك الشباب. ونحن، بوصفنا ممثلين شباباً أقرب إلى شباب وشابات بلداننا، نُعتبر الأقدر على توجيه آراء الشباب واهتماماتهم إلى طاولة صنع القرار. إنه من الأساسي تأمين مساهمة الشباب والشابات والشراكات مع جماعات المجتمع المدني إذا أردنا الحصول على السياسة الصحيحة.

وكثيراً ما فشلت المؤسسات السياسية في الانفتاح على الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن الانفصال بين الهياكل الرسمية للسلطة والشباب مصدر قلق رئيسي لمجتمعاتنا. وإن الفشل في التصدي لفك الارتباط بين الشباب يهدد بتقويض شرعية ديمقراطياتنا. وفي الوقت الذي يكون فيه عدد الشباب في العالم أكبر من أي

وقت مضى، فإن نسبة 2 بالمئة فقط من البرلمانين في جميع أنحاء العالم تقل أعمارهم عن 30 عاماً. وفي كثير من البلدان يكون سن الأهلية للتقدم للمناصب أعلى من سن التصويت. ومن أجل الحكم السليم الشامل، علينا أن نفعل ما هو أفضل. فإذا كان عمرك ملائماً للتصويت، فأنت لست صغيراً جداً عن الترشح للمناصب. كما أن الأحزاب السياسية لا تزال تشكل عقبة أمام مشاركة الشباب في البرلمان والوصول إليه. أضف إلى ذلك، فإن الافتقار إلى القدرات والتعرف على الخبرة السياسية يشكلان حواجز هامة.

ويلزم اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة الشباب في البرلمان، بما في ذلك:

- بناء أطر قانونية مواتية لرفع نسبة النواب الشباب، بما في ذلك من خلال حصص الشباب ومواءمة سن الأهلية للترشح للمناصب مع سن الاقتراع؛
- إنشاء هيئات شبابية رسمية وغير رسمية في البرلمان، مثل تجمعات أعضاء البرلمان الشباب، وإقامة مشاورات أكثر انتظاماً للشباب في المداولات البرلمانية، لا سيما من خلال التكنولوجيات الرقمية؛
- بناء قدرات البرلمانين الشباب، وفتح مساحات للشباب وتعرضهم لخبرة سياسية مثل الزمالات والتدريب الداخلي في البرلمان، برلمانات الشباب، المشاركة السياسية على المستوى المحلي، والعمل التطوعي. كما أن برامج الدعم والتعليم لتعزيز محو الأمية السياسية للشباب ومشاركتهم المدنية أمر أساسي أيضاً.

ونحن ندرك أن الشباب مستهدفون للتجنيد والمشاركة في التطرف العنيف. وبوصفنا برلمانين شباب، فإننا نتحمل مسؤولية خاصة في الاستماع إلى الشباب، التواصل معهم في أماكنهم، إشراكهم في الحوار، بناء الثقة معهم، والعمل كنماذج يحتذى بها لدعم التغيير الإيجابي وإلهامهم. ونحن بحاجة إلى بناء بدائل عملية للشباب، تحدي المفاهيم الخاطئة، سوء استخدام الدين، وضمان أنهم يشعرون بأن لهم مكانهم في المجتمع. ويتطلب ذلك بذل جهود منسقة وبناء شراكات مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الزعماء الدينيين، قادة المجتمعات المحلية، وسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

تلعب وسائل التواصل الاجتماعية ووسائل الإعلام عموماً دوراً كبيراً في تسهيل مشاركة الشباب في التطرف العنيف. وهي وسائل قوية للتواصل والتوعية، لذلك يجب أن تستخدم على نحو أفضل للوصول إلى الشباب

بطريقة بناءة، والتصدي للقوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة، وفي نهاية المطاف، الإسهام في منع التطرف العنيف، بدلاً من التحريض عليه.

وينبغي أيضاً أن يكون إعادة إدماج الشباب المتطرف عنصراً رئيسياً في جهودنا الرامية إلى منع التطرف العنيف والحفاظ على السلام. ويتطلب ذلك وضع نهج وبرامج مبتكرة بالاستناد إلى الدعم النفسي والمجتمعي.

ويجب أن تتضمن السياسات والمناهج المتبعة لمنع التطرف العنيف الأبعاد الجندرية. إذ يشكل عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة حافزاً للتطرف العنيف، الأمر الذي يعزز بدوره اضطهاد المرأة وتمييزها. ويجب الطعن في الروايات الجندرية التي تؤدي إلى التمييز والتطرف العنيف، وينبغي أن يشمل أي نهج للقيام بذلك المجتمعات المحلية ككل وأن تقوده نساء. فالمرأة طرف أساسي في منع التطرف العنيف، بالتالي ينبغي الاعتراف بدورها ودعمها. وتمتلك المنطقة ثروة من المعرفة والنماذج للحلول المرتكزة على المرأة في مجال منع التطرف العنيف. وينبغي بذل جهود أكبر لدعم هذه المبادرات وتكرارها بفعالية.

وينبغي عدم إغفال أهمية المشاركة المدنية والعمل التطوعي في منع التطرف العنيف. وهناك حاجة إلى فهم أفضل ومشارك مشترك للتطوع وقيمه لمجتمعاتنا. ومن الأهمية بمكان بناء بيئة مواتية للعمل التطوعي، وضمان الدعم المستدام لها.

ونحن، بوصفنا برلمانيين شباباً، ملتزمون بما يلي:

- التأكد من أن لدى بلداننا خطة عمل لمنع التطرف العنيف، ووضع السياسات بما ينسجم مع منظور الشباب، بما في ذلك من خلال وضع أطر قانونية تتفق مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، والإشراف على التنفيذ وتخصيص الموارد لضمان الإنجاز؛
- دعم السياسات التي تساعد على منع التطرف العنيف ومعالجة الأسباب الكامنة وراءه. وأيضاً دعم خدمات إزالة التطرف، مثل الدعم الطبي والنفسي للضحايا؛
- دعم البرامج التعليمية الطموحة التي تعزز السلام وحقوق الإنسان، وتراعي الفوارق الجندرية، وتساعد على التصدي للروايات التي تفضي إلى التطرف العنيف؛
- دفع حكوماتنا إلى تخصيص المزيد من الموارد لضمان حصول كل طفل في بلداننا على التعليم والصحة والعلم والثقافة؛



- دعم برامج بناء القدرات للبرلمانيين الشباب والمشاركة السياسية للشباب؛
 - تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار؛ وتعميم المنظور الجندري وبناء القدرات للنساء ومنظمات المجتمع المدني؛
 - تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، وخاصة أولئك الذين يعالجون قضايا الشباب. وتشمل هذه الشراكات التبادلات البرلمانية الدولية بشأن التطرف العنيف، وهيئات الأمم المتحدة، والجهات الدولية والوطنية الفاعلة في المجتمع المدني، فضلاً عن قادة المجتمع والدين.
 - التواصل مع الشباب من خلال التفاعلات المباشرة داخل البرلمان وخارجه، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها من أجل وضع حد للتهميش وعدم إغفال أحد؛
 - العمل كفائدة ونماذج يحتذى بها، بما في ذلك دعم المجتمعات الشبابية ومبادراتها؛
 - مكافحة أشكال التطرف عبر الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيات الرقمية لتعزيز ثقافة التسامح والتنوع. أيضاً، دعم وسائل الإعلام المستقلة التي تعتمد على الحقائق ومواجهة التحريض.
- دعم البحوث من أجل فهم أفضل لعوامل دفع التطرف العنيف وجذبه.

ولتحقيق ذلك كله، نحتاج إلى أن تكون برلماننا قوية وفعالة. ولذلك، فإننا ملتزمون بتقييم قدرة مؤسساتنا على القيام بدورها الكامل في منع التطرف العنيف وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة أعم. وتعد أداة التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرلمانات وأهداف التنمية المستدامة أداة مفيدة في هذا الصدد.

ونحن، بوصفنا أعضاء في البرلمان، ينبغي أن نقود الطريق إلى حل سلمي للنزاع. ونحث قادة العالم على احترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة واستقلال جميع الدول. كما نحثهم على أن يستخدموا دائماً الحوار كوسيلة لحل الأزمات.

يجب علينا كبرلمانيين شباب الاضطلاع بأدوار قيادية في تقديم رؤية وموقف أكثر إقناعاً للجميع لما يقدمه المتطرفون. ويجب أن تكون برلماننا جزءاً من الحل، كما يجب أن تكون بمثابة منبر ونموذج للإدماج وبناء توافق الآراء وحقوق الإنسان، ومكان لحل الخلافات. لقد حان الوقت لقلب التطرف على رأسه، من التشدد من أجل التطرف العنيف، إلى التشدد من أجل الإدماج، المصالحة، السلام، المساواة، التنمية، وحقوق الإنسان.



Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

137th IPU Assembly

St. Petersburg, Russian Federation
14–18 October 2017



Governing Council
Item 10

CL/201/10(a)-R.1
27 July 2017

Reports on recent IPU specialized meetings

(a) **Regional Meeting of Young Parliamentarians of the Asia-Pacific on *The role of young parliamentarians in advancing inclusive and peaceful societies and preventing violent extremism***

Colombo (Sri Lanka), 25 - 26 April 2017

The Parliament of Sri Lanka, the IPU, and the United Nations Development Programme (UNDP) jointly organized a Regional Meeting of Young Parliamentarians of the Asia-Pacific region on advancing inclusive and peaceful societies and preventing violent extremism. The Meeting took place in Colombo (Sri Lanka) from 25 – 26 April 2017 and was part of a series of IPU regional meetings to empower young parliamentarians and promote youth participation in politics.

The event brought together 39 young men and 9 young women parliamentarians from 11 countries, with the average age being 39. The parliamentarians were joined by some 60 leaders of youth parliaments, civil society organizations, and international agencies. Discussions were launched by panels of experts—all included men and women—and were held in plenary and in working groups.

During the Meeting, participants examined the concepts, frameworks, and regional-specific issues pertaining to violent extremism and proposed actions for its prevention. While examining IPU research on youth participation in national parliament and its related 2016 Report, participants also discussed the importance of increasing the number and influence of young MPs in parliaments, especially in order to better reflect the perspectives on and concerns of young people in addressing violent extremism. Participants were presented with the United Nations Secretary-General's Plan of Action to Prevent Violent Extremism, as well as the IPU-UNDP Self-Assessment Toolkit for parliaments and the Sustainable Development Goals (SDGs). They highlighted the importance of SDG 16 and the enhancement of political institutions so that they deliver for the people as a powerful way to address the drivers of violent extremism. Discussions were also held on radicalization in the Asia-Pacific region, gender narratives conducive to violent extremism, and civic engagement.

The young MPs adopted an Outcome Document which proposed actions to prevent violent extremism. Young MPs committed to: ensure that their countries have plans of action on preventing violent extremism and that these are infused with youth perspectives; create legal frameworks, allocate resources and oversee implementation of these plans of action; support policies that address the drivers of violent extremism; support educational programmes that promote peace and human rights and are gender sensitive; and boost partnerships with national and international stakeholders, including youth civil society actors and community and religious leaders. The Outcome Document also reiterated the need to enhance youth participation in parliaments, including by raising the proportion of young MPs, lowering the age of eligibility to run for office, establishing formal and informal youth bodies in parliament, and supporting capacity building activities for young MPs.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



Parliament of Sri Lanka



Empowered lives.
Resilient nations.

Regional meeting of young parliamentarians of the Asia-Pacific Colombo, Sri Lanka

25-26 April 2017

Outcome Document

Rapporteur: Hon. Bimal Rathnayake, Member of Parliament (Sri Lanka)

On 25 and 26 April 2017, we, 39 young men and 9 young women parliamentarians from 11 countries, gathered in Colombo, Sri Lanka, for a Regional Meeting of Young Parliamentarians of the Asia Pacific on *The role of young parliamentarians in advancing peaceful and inclusive societies and preventing violent extremism*. We worked in partnership with some 60 leaders of youth parliaments, civil society organizations, and international agencies. The average age of participants was 39. The meeting was jointly organized by the Parliament of Sri Lanka, the Inter-Parliamentary Union, and the United Nations Development Programme. Discussions were launched by panels of experts – all included men and women – and were held in plenary and working groups.

The world has witnessed new waves of violent extremism that are threatening the security and stability of our societies. For decades, our countries have addressed this challenge through a security and counter-terrorism approach. However, the continued growth of violent extremism is proof that such responses only address symptoms of deeper issues, and not the root causes to securing sustainable peace. What is required is a more comprehensive response targeted on the drivers of violent extremism. We need to shift our priorities. The UN Plan of Action to Prevent Violent Extremism is a useful reference that should guide our efforts.

No one is born a violent extremist. Drivers of violent extremism are numerous. It is the result of a complex set of interactions which include unresolved conflicts, lack of socio-economic opportunities and good governance, marginalization and discrimination, as well as failure to protect and fulfil human rights for all. We also highlighted the impact of interventionist policies of some parties on the incidence of violent extremism.

In 2015, our countries committed to an ambitious agenda to achieve sustainable development, with the focus on leaving no one behind. This agenda goes hand in hand with the efforts to prevent violent extremism. Violent extremism is, however, a destructive force that erodes this global initiative, and many others. Preventing the scourge of violent extremism should therefore be a key priority of our societies, as it is a precondition for realizing the 2030 agenda.

The success of measures to prevent violent extremism largely depends on the extent to which our societies are effectively represented by parliaments, the ability of parliaments to play their role and respect for the rule of law. We believe that enhancing our political institutions to address these challenges – as highlighted in SDG 16 – is of the utmost importance, and that strong democratic parliaments that deliver for the people are crucially important. Parliaments must be fit for purpose and have the power to act in a meaningful way.

We must not be tempted into undemocratic responses to the challenges facing us. Preventative and security measures must be compliant with human rights and international law. The risk of not doing so can lead to grievances that drive further violent extremism.

We recognize that parliaments are a place of dialogue where diverse views are brought together and where conflicts can be resolved. We must strive to increase the inclusivity of our parliaments so as to ensure that all voices are represented and contribute to decision-making processes. This must include youth. We, as young representatives closest to our country's young men and women, are best placed

to channel youth views and concerns to the decision-making table. It is crucial to secure the contribution of young men and women and partnerships with civil society groups if we are to get policy right.

Political institutions have too often failed to open up to young people. Moreover, the disconnect between formal structures of power and youth is a major concern for our societies. Failure to address the disengagement of youth threatens to undermine the very legitimacy of our democracies. At a time when world youth population is bigger than ever before, only 2% of parliamentarians worldwide are under 30. In many countries the age of eligibility to run for office is above the voting age. For good governance that is inclusive, we need to do better. If you're old enough to vote, you are not too young to run for office. Also, political parties remain a bottleneck to youth participation in and access to parliament. Lack of capacity and exposure to political experience are also important barriers.

Measures are needed to enhance youth participation in parliaments, including:

- Building conducive legal frameworks to raise the proportion of young MPs, including through youth quotas and aligning the age of eligibility to run for office with the voting age;
- Establishing formal and informal youth bodies in parliaments, such as caucuses of young MPs, and establishing more systematic consultation of young people in parliamentary deliberations, especially through digital technologies;
- Building the capacity of young parliamentarians, and opening spaces for youth and exposing them to political experience such as fellowships and internships in parliament, youth parliaments, political engagement at the local level, and volunteerism. Support and educational programmes to enhance the political literacy of youth and their civic engagement are also key.

We recognise that young people are targeted for recruitment and involvement in violent extremism. As young MPs, we have a particular responsibility to listen to youth, reach out to them in their spaces, engage them in dialogue, build trust with them and serve as role models to support and inspire positive change. We need to build viable alternatives for youth, challenge misconceptions and misuse of religion and ensure that they feel they have their place in society. This requires a coordinated effort and building partnerships with numerous stakeholders, including religious and community leaders, the media and civil society.

Social media and the media at large play a big role in facilitating the engagement of youth in violent extremism. These are powerful outreach and communication vehicles, and must therefore be better utilized to reach out to youth in a constructive way, address stereotypes and misconceptions and ultimately, contribute to preventing violent extremism, rather than to inciting it.

Reintegration of radicalized youth should also be a key component in our efforts to prevent violent extremism and sustain peace. This requires developing innovative approaches and programmes by building on psychological and community-based support.

Policies on and approaches to preventing violent extremism must include the gender dimensions. Gender inequality and discrimination against women are drivers of violent extremism, which in turn reinforces women's oppression and discrimination. Gender narratives that lead to discrimination and violent extremism must be challenged and any approach to do so should include communities as a whole and be led by women. Women are key actors in preventing violent extremism and as such, their role should be recognized and supported. The region has a wealth of knowledge and models of women-centered solutions for PVE. Greater efforts should be placed on supporting these initiatives and replicating them effectively.

The importance of civic engagement and volunteerism in preventing violent extremism should not be overlooked. There needs to be a better and shared understanding of volunteerism and of its value to our societies. It is crucial to build an enabling environment for volunteerism, and to ensure sustainable support to it.

As young parliamentarians, we are committed to:

- Ensure that our countries have a plan of action on preventing violent extremism, and infuse policymaking with youth perspectives, including by creating legal frameworks that are consistent with international human rights commitments, overseeing implementation and allocating resources to ensure delivery;

- Support policies that are conducive to preventing violent extremism and to addressing its drivers. Also support de-radicalization services, such as medical and psychological support for victims;
- Support ambitious educational programmes that promote peace and human rights, are gender-sensitive, and help counter narratives that are conducive to violent extremism;
- Push our governments to allocate more resources to ensuring that every child in our respective countries has access to education and health, science and culture;
- Support capacity building programmes for young parliamentarians and youth political engagement;
- Promote women's participation in decision-making; mainstream gender perspectives and build capacity for women and civil society groups;
- Boost partnerships with national and international stakeholders, especially those dealing with youth issues. These include inter-parliamentary exchanges on violent extremism, UN bodies, international and national civil society actors, as well as community and religious leaders.
- Connect with youth through direct interactions inside and outside of parliament, including in hard-to-reach areas so as to end marginalization and leave no one behind;
- Serve as leaders and positive role models, including by supporting youth communities and their initiatives;
- Counter the online forms of extremism by using social media and digital technologies to promote a culture of tolerance and diversity. Also, support independent media that rely on facts and counters incitement.
- Support research to better understand the push and pull factors of violent extremism.

For all of that to be possible, we need our parliaments to be strong and effective. We are therefore committed to assessing the capacity of our institutions to fully play their role of preventing violent extremism and more generally fulfilling sustainable development goals. The IPU–UNDP self-assessment toolkit on Parliaments and the SDGs is a useful tool in that regard.

We, as members of parliament, should lead the way to peaceful resolution of conflict. We urge world leaders to respect the UN Charter, and respect the sovereignty and independence of all States. We urge world leaders to always use dialogue as the way to resolve crisis.

We young MPs must take leadership roles in offering a more compelling vision and situation for all to what extremists offer. Our parliaments must be part of the solution and must act as both a platform and model for inclusion, consensus-building, and human rights. A place to resolve differences. The time has come to turn radicalization on its head, from radicalization for violent extremism, towards a radicalism for inclusion, reconciliation, peace, equality, development, and human rights.